S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2797
8 March 1988

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والتسعين بعد الالفين والسبعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس :	السيد بييتش	(يوغوسلافيا)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد بيلونوغوف
	الارجنتين	السيد بغيرتر
	ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	الكونت يورك فون فارتنبورغ
	ايطاليا	السيد بوتشي
	البرازيل	السيد نوغويرا باتيستا
	الجزائر	السيد جودي
	زامبيا	السيد زوزي
	السنغال	السيد ساري
	الصين	السيد مينغجيا يو
	فرنسا	السيد بلان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير كريسبين تيكيل
	نيبال	السيد رانا
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد أوكون
	اليابان	السيد كاغامي

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في جنوب افريقيا

رسالة مؤرخة في ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لسيراليون لدى الأمم المتحدة (S/19567)

رسالة مؤرخة في ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة (S/19568)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي باكستان وبلغاريا وبوتسوانا وتشيكوسلوفاكيا وتونس وجنوب افريقيا وزمبابوي وسيراليون والصومال وغيانا والكويت وماليزيا ونيجيريا والهند الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد شاه نواز (باكستان) ، والسيد غارفالوف (بلغاريا) ، والسيد ليغويلا (بوتسوانا) ، والسيد زابوتوتسكي (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد غزال (تونس) ، والسيد مانلي (جنوب افريقيا) ، والسيد موديننغي (زمبابوي) ، والسيد كارغبو (سيراليون) ، والسيد عثمان (الصومال) ، والسيد انسانالي (غيانا) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد يوسف (ماليزيا) ، والسيد ايهيمي (نيجيريا) ، والسيد داسغوبتا (الهند) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

السير كريسبين تيكيل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، انني لست بحاجة الى ان أتمنى لكم النجاح في منصب الرئاسة لهذا المجلس ، لانكم تؤدون فعلا عملكم بنجاح كبير . ولكنني أود أيضا أن أنقل أفضل تمنياتي بالإضافة الى امتناني العظيم لسلفكم .

(السير كريسبين تيكيل ،
المملكة المتحدة)

إنني مثلكم ، سيدي الرئيس ، ومثل سائر أعضاء المجلس ، قد أصبت بالانزعاج إزاء لهجة الممثل الدائم لجنوب افريقيا في ٣ آذار/مارس في هذا المجلس . وأود أن أسجل موافقتي على كل كلمة ذكرتموها في هذا الشأن في ٤ آذار/مارس . إن جنوب افريقيا بوصفها عضوا في الأمم المتحدة عليها واجب احترام مؤسساتها ، ومجلس الأمن ليس أقلها . وليس بوسعي إلا أن أعجب وأتساءل عن الدافع وراء احتقار المجلس الكامل ذلك ، الذي عبر عنه السيد مانلي في بيانه . وقد كانت لهذا البيان آثار سلبية بالكامل . فهل كان هذا فخا ؟ وهل يتعرض المجلس لخطر الوقوع فيه ؟

(السير كريسبين تيكيل ،
المملكة المتحدة)

لقد تملك الحكومة البريطانية شعور بالصدمة والأسى من جراء العمل الذي قامت به حكومة جنوب افريقيا في ٢٤ شباط/فبراير ضد عدد كبير من المنظمات غير البرلمانية في جنوب افريقيا ، بما فيها منظمة الشعب الآزاني والجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر اتحاد النقابات في جنوب افريقيا ورابطة سويتو المدنية . وكما ذكرت رئيسة وزراء بلدي في مجلس العموم في ٢٥ شباط/فبراير ، فإن الحكومة البريطانية تدين الحركة الأخيرة التي قام بها الرئيس بوتا لقمع النقاش والتبادل الحر التي ستمثل نكسة كبيرة لإمكانية عقد مفاوضات سلمية . وقد أدنا أيضا قرار الشرطة في جنوب افريقيا بمنع التماس يحتج على التدابير الجديدة من أن يجري تسليمه الى برلمان جنوب افريقيا في ٢٩ شباط/فبراير ، وهو قرار أدى الى اعتقال الأسقف ديزموند توتو والقس آلان بوساك والعديد من رجال الدين الآخرين واحتجازهم لفترة قصيرة .

إن العمل الذي قامت به حكومة جنوب افريقيا تم عن قصر نظر وسوء تقدير . إن الكثير من المنظمات التي قيدت أنشطتها تولي اهتمامها للمعونة الانسانية وسوف تقيد التدابير الجديدة أيديها . وتعني هذه التدابير قمع النشاط السياسي السلمي المشروع . وكما ذكرنا مرارا وتكرارا ، فإن السبيل الوحيد الذي يمكن عن طريقه ضمان التعبير السلمي في جنوب افريقيا هو إجراء الحوار الحقيقي : الذي يتمثل في المناقشات بين حكومة جنوب افريقيا وزعماء مجتمع السود المختارين بحرية وعدالة . ويستدعي هذا بالتالي الافراج عن جميع السجناء السياسيين ، بما فيهم نلسون مانديلا ، ورفع إجراءات الحظر على جميع المنظمات السياسية ، بما فيها المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا .

وكما ذكر سلفي عندما درسنا الحالة في جنوب افريقيا في شباط/فبراير من العام الماضي ، لابد للمجلس من العمل بشكل بناء - وأؤكد على عبارة بشكل بناء - لإحداث تغيير أساسي في جنوب افريقيا . إن الأعمال الأخيرة التي قامت بها حكومة جنوب افريقيا هي خطوة الى الوراء ، ومن الحق أن يدينها هذا المجلس . ويجب أن تدرك

حكومة جنوب افريقيا أنها لن تلقى أي تأييد من المجتمع الدولي لسلوك تعسفي وغير مسؤول من هذا القبيل .

وقد كان وفدي بالتالي يرغب في أن يرسل المجلس إشارة إجماعية الى حكومة جنوب افريقيا يعبر بها عن ضرورة إلغاء القيود الجديدة وتشجيع التغيير الواجب في جنوب افريقيا نفسها . إن فاعلية هذا تعتمد بصفة أساسية على وحدته . وهذا يعني التعبير المناسب للمشاعر المعروفة التي تم الإفصاح عنها حول هذه الطاولة . وكما أني أحترم وجهات نظر الآخرين وشعورهم التي جرى الإفصاح عنها بكل بلاغة أثناء هذه المناقشة ، فإنني آمل أن يحترم الآخرون بالمثل وجهات نظرنا وشعورنا .

إن مشروع القرار المعروض علينا تستعمل فيه صيغ معينة ، وبخاصة في الدعوة الى فرض جزاءات بموجب الفصل السابع من الميثاق ، لا يمكننا قبولها ونحن مضطرون للتصويت ضدها . فنحن لا نعتقد أن مثل هذه الجزاءات الاقتصادية الإلزامية يمكن أن تساعد على إنهاء الفصل العنصري نهاية سلمية . إنها ستضر بدلا من أن تحسن إمكانيات التعبير السلمي . فسوف تؤدي الى تشدد موقف أولئك الذين يقاومون التغيير في جنوب افريقيا ، وتزيد حتى من صعوبة التوصل الى تحقيق الوفاق الداخلي والاستقرار الإقليمي الدائم . ويجب أن يترك لكل بلد أمر اتخاذ أي عمل يراه أنسب من أجل المساهمة في وضع نهاية للفصل العنصري . ولاتزال حكومتي تتبع سياسة نشطة تتمثل في الضغط والإقناع ، فضلا عن تقديم المساعدة لضحايا الفصل العنصري بهدف تحقيق نتائج عملية إيجابية . وكجزء من تلك السياسة اعتمدنا بالفعل الغالبية العظمى من التدابير التي يدعو اليها مشروع هدا القرار كإشارات سياسية نوجهها لحكومة جنوب افريقيا للإعراب عن قلقنا .

إننا لم نترك للسلطات في جنوب افريقيا أي مجال للشك في وجهات نظرنا بشأن التطورات الأخيرة . وهذه تم إبلاغها بها على الصعيد الثنائي ومن خلال البيان الذي أصدره الأعضاء الاثنا عشر بالاتحاد الاقتصادي الاوروبي والذي أشار اليه ممثل جمهورية المانيا الاتحادية في خطابه . وستواصل حكومتي الإصرار على الإلغاء التام لنظام الفصل

العنصري المشين الدنئ والاستعاضة عنه بنظام حكم تمثيلي غير عنصري . وسنواصل التطبيق الدقيق للتدابير التقييدية التي قدمناها نحن أنفسنا . ولن تخف حدة احتجاجنا على امتهان حقوق الانسان ولا ضغطنا وإقناعنا لحكومة جنوب افريقيا من أجل تحقيق التغيير السياسي . وسنواصل تقديم الدعم لأولئك الذين يعملون في سبيل التغيير السلمي ، من السود والبيض في جنوب افريقيا . كما سنواصل تقديم المساعدة العملية والمالية للبلدان المجاورة . وعلى الرئيس بوتا أن يتذكر أن أحدا لم يتمكن ، عبر التاريخ ، من تدمير حرية الفكر . فهي ترتد على أولئك الذين قاموا بمجرد محاولة ذلك .

إنني أذكر مناسبة حدثت منذ ثلاث سنوات عندما كان علي اجتياز جنوب افريقيا في طريقي الى سوازيلند . وشأني شأن العديدين غيري ، رأيت الفصل العنصري بنفسي كشئ قاس وشاذ وغير منطقي ومهين لكرامة الانسان . وهو فعلا كل هذه الأشياء ، بيد أنني رأيته كشئ آخر ، فقد كان - ولأستخدم كلمة غير مألوفة في هذه المناقشة - كان سخيفا . كيف لنا أن نتعامل مع السخف ؟ من خلال قوة الإقناع الشافية بالتأكيد ، وذلك لمساعدة سكان جنوب افريقيا على تقبل الواقع المتمثل في ضرورة التغيير . ليس عن طريق الجزاءات الإلزامية ، ولا عن طريق إظهار عدم الوحدة في مجلس الأمن ، وإنما عن طريق مساعدة ضحايا الفصل العنصري وممارسة الضغط والإقناع المستمرين لقلوب وعقول أبناء الشعب في جنوب افريقيا ، بيضا كانوا أم سودا ، بحيث يمكن للجميع رؤية الحاجة الى وجود نظام حكم تمثيلي غير عنصري يتوفر فيه العدل وتقبله جنوب افريقيا برمتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على كلمات التشجيع الطيبة التي وجهها لي .

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا ليوغوسلافيا .

إن الحالة في جنوب افريقيا في تدهور . كما يتزايد بشدة خطر المواجهة

العامة كل يوم . لقد حولت سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري جنوب افريقيا الى مفارقة تاريخية مدعمة بإرهاب الدولة وعنصريتها . ولا توجد حقوق الانسان وكرامة البشر في ذلك البلد . بل إن القمع والإرهاب والاستغلال هي القاعدة الموجودة هناك التي تؤدي الى محنة السكان السود ومعاناتهم اللتين لا تحتملان . ويحاول النظام العنصري الآن الانتقام من جميع معارضي الفصل العنصري ، ولم تبد منه بادرة على الاستعداد للدخول في حوار والعمل في سبيل تحقيق حل سلمي وعادل .

وقد قام النظام القائم في بريتوريا بغرض إجراءات قمعية جديدة في محاولة فاشلة أخرى لقمع مقاومة الشعب والقضاء على كل معارضة للفصل العنصري . فقد حظر ذلك النظام جميع الأنشطة والأعمال السياسية لسبع عشرة منظمة ديمقراطية شعبية بما في ذلك الجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر اتحاد النقابات في جنوب أفريقيا . وفرّق المظاهرات السلمية التي قام بها زعماء الكنيسة بالقوة ، معتقلا حوالي ١٥٠ متظاهرا من بينهم الأسقف ديزموند توتو والقس آلان بوساك . ويسعى النظام الى إعتماد قانون يحظر المساعدة الأجنبية لجميع المجموعات السياسية والأفراد الذين يناضلون ضد الفصل العنصري .

وليس من قبيل المصادفة أن ترمي هذه الاجراءات الى الإضرار بالمنظمات والأفراد الذين يشتركون في مقاومة الفصل العنصري بالطرق السلمية . وقد قضى النظام ، بجهد واع ، على كل الإمكانات المؤدية الى التغيير السلمي ، تاركا بذلك للسكان السود المحرومين بديلا وحيدا هو الالتجاء للسلاح . ويثير هذا قلقا شديدا نظرا لأنه يقود جنوب أفريقيا الى إراقة الدماء والتدمير .

إن التاريخ قد بين أنه لا يمكن للإرهاب أن يقضي على التطلع الى الحرية وعلى توق الشعب الى تحقيق حقه المشروع في تقرير المصير والكرامة البشرية . وكما قال القس آلان بوساك ، وهو من مؤسسي الجبهة الديمقراطية المتحدة المحظور عليها القيام بالنشاط السياسي في الوقت الحالي :

"يمكن لكم حظر منظمة ، ولكنه لا يمكنكم حظر الفكرة التي تدافع عنها هذه المنظمة" .

إن الكفاح الباسل لشعب جنوب أفريقيا قد قوض بالفعل أسس الفصل العنصري ، ولن ينقضي وقت طويل قبل الإنهيار المشين لنظام الفصل العنصري وسياسته . ومع ذلك فان السؤال هو : ما الثمن الذي يجب على شعب جنوب أفريقيا دفعه للحصول على حريته وحقوقالإنسان الخاصة به ؟

وقد ناضلت يوغوسلافيا دائما ، جنبا الى جنب مع بلدان عدم الانحياز الاخرى ، من أجل الاستئصال التام للفصل العنصري وإنشاء مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب أفريقيا الموحدة من خلال المفاوضات بين النظام القائم في بريتوريا والممثلين الحقيقيين للسكان السود المحرومين . والشروط المسبقة اللازمة لهذه المفاوضات هي الافراج السريع وغير المشروط عن كل المسجونين السياسيين ، ورفع الحظر عن أنشطة المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لأزانيا والجبهة الديمقراطية المتحدة ، ومؤتمر اتحاد النقابات في جنوب أفريقيا والاحزاب السياسية والمنظمات الديمقراطية الاخرى ، وإنهاء حالة الطوارئ وانسحاب القوات المسلحة من المدن التي يقطنها السود ، والعودة الآمنة للاجئين السياسيين والمكافحين في سبيل الحرية ، وإلغاء الرقابة وإحترام حرية الصحافة .

وكما بينت المداولات الجارية في اجتماع مجلس الامن هذا ، يحظى هذا الموقف التفاوضي بتأييد بلدان أخرى عديدة . ولا يوجد بعد أي تبرير لنا هنا في مجلس الامن للتنصل من مسؤوليتنا في القيام بعمل فعال وحاسم يضع نهاية لسياسة بريتوريا الإجرامية .

إن سبل ووسائل التوصل الى ذلك موجودة ، وما نحتاج إليه هو العمل المشترك الموحد من جانب كل أعضاء هذا المجلس . والحجج التي يجرى الدفع بها ضد الجزاءات الالزامية ولصالح ما يسمى بالاصلاح التدريجي لنظام الفصل العنصري أصبحت واهنة منذ أمد طويل ، ولم تعد مقنعة حتى للرأي العام بالبلدان التي دافعت عن تلك الحجج بصفة مستمرة . وقد ذكرنا مرارا عديدة في هذا المجلس أن الفصل العنصري يشكل جريمة في حق البشرية وتهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . ولا يمكن تغييره من خلال الاصلاح ، بل وينبغي استئصاله . وهنا يكمن التزام المجتمع الدولي بالوقوف موحدا في عمله للقضاء على الفصل العنصري بكل السبل المتاحة له .

وأود أن أؤكد مرة أخرى موقف يوغوسلافيا المبدئي وهو أن فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة على النظام العنصري القائم في بريتوريا هو ، ويلزم أن أقول لسوء الطالع ، الاسلوب السلمي الوحيد المتبقي للقضاء على الفصل العنصري وإحلال السلم في

الجنوب الافريقي . وهذا الموقف تتخذه أغلبية الدول الاخرى كذلك . وتعزيزا لحقوق الإنسان والعدالة والسلم الدائم ، فان البلدان المجاورة تؤيد أيضا هذا الموقف بالرغم من الضرر البالغ الذي ستلحقه بها الجزاءات .

وبالإضافة الى فرض هذه الجزاءات يتعين على المجتمع الدولي أن يتقدم بمساعدة ملموسة وفعالة الى شعب جنوب أفريقيا في نضاله المشروع ، وخاصة الى حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية .

وسوف تواصل يوغوسلافيا - في إطار إمكانياتها - تقديم العون والمساعدة لنضال شعب جنوب أفريقيا وناميبيا وحركات التحرير فيهما حتى يتم استئصال الفصل العنصري . وسوف تساهم يوغوسلافيا بنشاط - بصفتها عضوا في لجنة صندوق أفريقيا لبلدان عدم الانحياز - في تعبئة المساعدة الدولية لضمان النظام العنصري وحركات التحرير ودول خط المواجهة .

أستأنف الآن مهام رئيس مجلس الامن .

فهمت أن المجلس على استعداد الآن للشروع في عملية التصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم يكن هناك أعتراض ، فسوف أطرح مشروع القرار للتصويت الآن .

ولعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيان قبل التصويت .

الكونت يورك فون فارتنبورغ (جمهورية المانيا الاتحادية) : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يوم الجمعة الماضي أتيحت لي الفرصة فعلا لأبين موقف الحكومة الاتحادية إزاء التدابير القمعية الأخيرة التي إتخذتها حكومة جنوب أفريقيا . وقد أوضح وفدي أننا ندين بشدة المحاولات الاخيرة لحكومة جنوب أفريقيا لفرض حظر عملي على ١٧ منظمة وعلى مؤتمر اتحاد النقابات في جنوب أفريقيا . وأكدنا كذلك أنه في حالة تصعيد العنف ستقع مسؤولية هذا التطور أساسا على حكومة جنوب أفريقيا . وعلاوة على ذلك ستواصل حكومة ألمانيا الاتحادية بذل قصاراها لاقناع حكومة جنوب أفريقيا بالغاء الفصل العنصري والدخول في حوار يضم كل المجموعات ذات الصلة في جنوب أفريقيا .

وتود حكومتي أن تؤكد أنه تشاطر تقدير الحالة في جنوب أفريقيا الوارد في مشروع القرار المعروض علينا ، وبالتالي فإننا نوافق على معظم فقراته . كذلك فاننا نوافق على الهدف الاساسي ، وهو الغاء الفصل العنصري بالوسائل السلمية . ونرى في هذه الحالة الحرجة أنه يجب حمل حكومة جنوب أفريقيا على إدراك أن إجراءات القمع التي إتخذتها أخيرا تعتبر أمرا لا يطاق في نظر المجتمع الدولي . ومن هذا المنطلق فقد كان أملنا تقديم نص الى مجلس الأمن يكفل اعتماده بالاجماع من البداية .

لقد قرر رؤساء الدول أو الحكومات الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية في حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، في سعيهم الحثيث نحو إحداث التغيير السلمي في جنوب أفريقيا ، أنه ينبغي أن تشكل التدابير الايجابية لب السياسة الأوروبية المشتركة . وبغية إرسال إشارة واضحة الى حكومة جنوب أفريقيا اعتمد وزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة أيضا تدابير تقييدية محددة ضد جنوب أفريقيا . وقد انضممنا الى هذا القرار ونقوم بتنفيذه .

إننا نقدر كون التدابير الواردة في الفقرة ٤ من مشروع القرار المعروض أمامنا تتفق الى حد كبير وتلك التي اتخذتها المجموعة الاوروبية . ونرحب أيضا بكون هذه التدابير ستظل سارية لمدة ١٢ شهرا فقط .

إلا أن حكومتي لاتزال تؤمن من حيث المبدأ أن المشاكل السياسية لا يمكن أن تحسم عن طريق الجزاءات الاقتصادية الإلزامية .

وفي ظل هذه الظروف ، قررت حكومتي أن تمتنع عن التصويت عن مشروع القرار هذا .

إن حكومة جنوب افريقيا ينبغي أن تفهم أن هذا التصويت هو بمثابة رسالة وإشارة واضحة تبين أن صبر حكومتي سينفد . فإننا سنواصل العمل مع شركائنا بكل عزم وإخلاص من أجل إعمال حقوق الانسان في جنوب افريقيا .

السيد أوكون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس أعلم أن بصيرتكم الواسعة ومهارتكم الدبلوماسية وخبرتكم الفائقة ستكون ذات فائدة جمة لمجلس الامن هذا الشهر . وبصفتكم ممثلا لبلد تربطه ببلدي علاقات ممتازة طيلة سنوات عديدة ، يمكنكم أن تعتمدوا على تعاون وفدي معكم .

وأود أيضا أن أعرب عن الامتنان للعبارات الرقيقة التي أدليتم بها وأعضاء آخرون في مجلس الامن فيما يتعلق برئاسة السفير والترز للمجلس خلال الشهر المنصرم .

إن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يجب القضاء عليه . وإن استمرار وجوده بعد انقضاء ٤٣ عاما على توقيع ميثاق الامم المتحدة يذكرنا دائما بأن مبدأ المساواة العرقية الوارد في الميثاق لم يتحقق بعد .

لقد افترضت حكومة الولايات المتحدة وشعبها بأن كل أعضاء هذه المنظمة قد التزموا عند التصديق على الميثاق بضمان الكرامة والحرية دون قمع عنصري لكل البشر . إلا أن الاحداث المفجعة غير المقبولة التي وقعت في الاسابيع القليلة الماضية في جنوب افريقيا تثبت أن حكام تلك الدولة لا يهتمون بالمساواة العرقية . ويبدو أنهم لا يهتمون إلا ببقاء نظام الفصل العنصري الذي يعود الى القرون الوسطى . فإن الاجراءات التي اتخذوها في ٢٤ شباط/فبراير تحظر نشاطات أفراد ومنظمات تمثل قطاعا واسعا من مجتمع السود والعديد منها في مجتمع البيض أيضا . وإن هؤلاء الافراد وتلك المجموعات على وجه الدقة هم الذين يعملون من أجل الانتقال السلمي الى نظام سياسي

واقتصادي واجتماعي في جنوب افريقيا يقوم على أساس المبادئ الديمقراطية والمساواة العرقية .

ويبدو أن حكومة جنوب افريقيا تود أن تقول في إعلانها الصادر في ٢٤ شباط/فبراير انها لن تسمح بالمعارضة السلمية غير العنيفة للفصل العنصري . وهل بذلك توجه رسالة الى مناهضي الفصل العنصري تبين فيها انه لا يجوز لهم بعد الآن الإعراب عن آراء مخالفة وان العنف هو السبيل الوحيد المتروك أمامهم ؟ إن حكومتي تخشى ان الأعمال المقيتة التي قامت بها حكومة جنوب افريقيا قد وجهت ضربة قوية الى جهود تحويل جنوب افريقيا سلميا الى مجتمع يمارس المساواة العرقية . لقد اتخذت حكومة جنوب افريقيا بالفعل خطوة كبيرة الى الوراء . وبدلا من إجراء حوار سلمي وبناءة ، لا يمكن لهذا العمل الاجرامي الذي اقترفته حكومة جنوب افريقيا إلا أن يؤدي الى مونولوج هدام .

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لاتزال تؤمن بأنه يمكن الخروج من هذه الحلقة المفرغة من القمع والعنف التي تتهدد جنوب افريقيا . وكما ذكر وزير الخارجية ، السيد شولتز في العام الماضي فإن الولايات المتحدة تؤيد ما يلي :

"إقامة نظام دستوري جديد لجنوب افريقيا متحدة ينص على منح حقوق سياسية واقتصادية واجتاعية على قدم المساواة لكل سكان جنوب افريقيا بغض النظر عن العرق أو اللغة أو الانتماء الوطني أو الدين" .

ويعني ذلك القضاء التام على الفصل العنصري . كما انه يعني الاحترام النظري والعملي لحرية الصحافة والدين والكلام وإنشاء هيئة قضائية مستقلة . وذلك يعني أيضا حماية الحق في الملكية الخاصة . ولايزال من الممكن تحقيق هذه الاهداف إلا أن الوقت بدأ ينفد .

وبالرغم من النكسة المفجعة التي تجسدت في الإعلان الصادر عن حكومة جنوب افريقيا في ٢٤ شباط/فبراير ستواصل الولايات المتحدة تشجيع الذين يعملون في جنوب افريقيا من أجل إلغاء الفصل العنصري بطرق سلمية والاستعاضة عن النظام الحالي بشكل

حكم ديمقراطي حقيقي . وبالتالي فإن الولايات المتحدة ستواصل الاعتماد على استخدام تدابير دبلوماسية واقتصادية متروية من أجل تحقيق هذا الهدف .

وكنتيجة منطقية للمناقشة في مجلس الأمن في الأيام القلائل الماضية كان وفدي على استعداد للعمل مع أعضاء المجلس الآخرين من أجل وضع مشروع قرار يمكن أن يحظى بالتأييد الاجماعي . وكان لهذا القرار أن يرسل إشارة واضحة الى حكومة جنوب افريقيا بأن المجتمع الدولي يدين على نحو لا لبس فيه محاولتها الأخيرة لسحق الاعتراض المشروع وإنه مصمم على تعزيز العمل الرامي الى القضاء على الفصل العنصري . وكنا على استعداد للانضمام الى الآخرين في إدانة أعمال جنوب افريقيا واعتقدنا ان الوثيقة التي عممت على نحو غير رسمي على الاعضاء في الاسبوع كان يمكن أن تحقق الاثر المنشود . ولقد أبلغنا هذا الرأي الى المسؤولين عن صياغة هذه الوثيقة . ولسوء الطالع ان واضعي مشروع القرار الحالي الذين غضبوا غضبا مبررا بعد الاستماع الى الكلمة الاستفزازية التي أدلى بها ممثل جنوب افريقيا يوم الخميس الماضي اختاروا الرد على هذا الاستفزاز بوضع مشروع قرار لا يمكن أن تقبله حكومتي .

ولا تعتقد حكومتي ان مشروع القرار المطروح على المجلس سيسهم في تحقيق الهدف المتمثل في وضع نهاية سريعة وسلمية للفصل العنصري . وترى حكومتي ان الجزاءات الإلزامية لن تعزز الأفراد والمنظمات التي تسعى الى وضع نهاية غير عنيفة للفصل العنصري بل انها لن تؤدي إلا الى إضعاف موقفها . وان الولايات المتحدة على اقتناع بأن الجزاءات الإلزامية لن تهدم صرح الفصل العنصري بل انها بدلا من ذلك ستزيد من تقويض الكفاح الذي يخوضه السود من أجل العدالة وستزيد من صعوبة التوصل الى المصالحة الداخلية والتنمية الاقتصادية الاقليمية إن لم تجعله مستحيلا .

وببساطة ، لن تحقق الجزاءات الإلزامية الأثر المنشود . فالضغط الاقتصادي بهذا القدر لن يكون له سوى قدر قليل من التأثير على حكومة جنوب افريقيا ويضر في المقام الاول بأولئك المقصود بهذه الجزاءات أن تساعدهم وهم الغالبية المقهورة من السود في جنوب افريقيا . هذا بالإضافة الى أن هذه الجزاءات ستلحق ضررا بالغا بكل اقتصادات منطقة الجنوب الافريقي .

وحيث أن مشروع القرار هذا تضمن نداء بفرض جزاءات إلزامية سيضطر وفدي للأسف الى التصويت ضده . ومن المفارقات أن مشروع القرار هذا سيزيد من عزلة جنوب افريقيا وبالتالي لن يخدم إلا مصالح الذين يسعون في ذلك البلد الى إدامة الفصل العنصري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

أطرح الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/19585 للتصويت .

أجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والارجنتين وايطاليا والبرازيل والجزائر وزامبيا والسنغال والصين ونيبال ويوغوسلافيا .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا واليابان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تم التصويت على مشروع القرار بتأييد ١٠ أصوات مقابل صوتين وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت . لم يعتمد مشروع القرار نظرا للتصويت السلبي من جانب عضو دائم في مجلس الأمن .

نظرا لعدم وجود متكلمين آخرين في هذا الاجتماع يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠